المقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١

أ.م.د. أزهار عبدالله حسن الحيالي*

المقـــدمـــــة

إن ما شهدته الساحة الدولية بعد الحرب الباردة من تغيير انفردت على اثره الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والهيمنة وتحقيق السيادة العالمية يعد بداية للتحوّل في التاريخ السياسي للعالم والمفاهيم المؤطرة لعلاقاته بالذات ما يتعلق منها بمبدأ السيادة، بحيث اصبح التدخل الدولي في العديد من المسائل والقضايا التي كانت في الماضي شأنا داخليا امرا مقبولاً، واصبح تأثير العوامل الكونية على قدرة الدولة في اداء وظائفها التقليدية وعلى قراراتها الداخلية يتزايد بشكل مطرد، فضلاً عن ظهور قضايا وعلاقات ومؤسسات وطرح مفاهيم عديدة استخدمت كوسيلة لانتهاك سيادة الدول وإزالة الحدود الفاصلة بين الشأن الداخلي والدولي.

وقد تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بدور ريادي في إساءة استخدام مبدأ السيادة بالذات بعد أحداث ١١ أيلول لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول والتسلط على الدول الضعيفة، وترسيخها لانطباع دولي بأنها القوة المهيمنة التي لا تقيدها قيود سوى القيود الداخلية، ومن هذا المنطلق باشرت بتطبيق مخططها الاستراتيجي الذي إنطوى في ثناياه على تصميم مسبق لاستخدام القوة، وشن حرب استباقية ضد افغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣، والاكثر من هذا هو انفرادها بالقرار الدولي عبر توظيف

* جامعة كركوك/كلية القانون والعلوم السياسية .

الأمم المتحدة لإصدار ما تشاء من القرارات والعمل بشكل انفرادي في حالة عدم الاصدار تحت مبررات عدة كـ(محاربة الإرهاب، نشر الديمقراطية والحرية، حماية حقوق الإنسان...الخ)، وبهذه الصيغة منحت نفسها حرية حركة مكنتها من تحقيق انتهاكات خطيرة للسيادة بشكل عام وسيادة الدول العربية تحديداً، ومن هنا تتبع أهمية البحث الذي يسلط الضوء على المقاربة الأمريكية (الرؤى أو التصور) لمبدا السيادة وسعيها الى توظيف أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتحولات الدولية التي تلته لإضعاف السيادة الوطنية للدول عموما، مستثمرة من جهة امكانياتها الاستراتيجية التي حدت من قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وتفاوت الدول في ممارسة سيادتها من جهة أخرى.

وتتمثل إشكالية البحث في تناولها لقضية مصيرية حيوية يترتب عليها وجود الدولة واستمراريتها من عدمه خصوصا في القرن الحادي والعشرين، الذي شهد تحولات في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية ادت إلى تأكل وانحسار مبدا السيادة الوطنية ومن ضمنها سيادة الدول العربية من خلال تعرضها لعمليات خرق وانتهاك ممنهج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها وضمان مصالحها على حساب مصالح وسيادة الدول العربية، وسعيها المطرد للتدخل في الشؤون الداخلية لها تحت مبررات إنسانية، مع نشر القيم والفلسفة الرأسمالية المتمثلة بالليبرالية والديمقراطية واليات اقتصاد السوق، وهو ما ترتب عليه تناقص قدرة الدول العربية تدريجيا وبدرجات متفاوتة في ممارسة سيادتها بالذات فيما يتعلق بتدفق الاموال والسلع والبشر والمعلومات عبر حدودها لاسيما مع تدني القوة التكنولوجية واطر التعاون الاقليمي فيما بينها.

وفي ضوء الإشكالية اعلاه يسعى البحث إلى الاجابة عن الاسئلة الاتية:

-ما هي ابرز مرتكزات المقاربة الأمريكية؟

-ما هي اليات المقاربة الأمريكية؟

-ما هي المشاهد المستقبلية المرجحة للمقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية؟

اما فرضية البحث فمؤداها ان الولايات المتحدة الأمريكية قد روضت مفهوم السيادة الوطنية ومنحته مضمونا جديدا اكثر مسامية عبر مرتكزات واليات متنوعة

عسكرية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية والثقافية سمحت لها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية وممارسة الضغوط على حكوماتها والتأثير في قراراتها السيادية، تمهيداً لإعادة هيكلة المنطقة وتجزئتها إلى دويلات متعددة ضعيفة ومتنافسة في خدمة المخططات الأمريكية .

واستجابة لمقتضيات الضرورة العلمية اعتمد البحث على عدة مناهج لعل من ابرزها المنهج الاستقرائي القائم على أسلوب التحليل الوصفي الذي ينطلق من الواقع بتفاصيله في دراسة وتحليل فرضية البحث بالاستناد إلى واقع الأحداث والتحولات التي شهدتها السيادة العربية من انتهاك واختراق بعد أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ بالاستناد إلى مرتكزات واليات مباشرة وغير مباشرة، واعتماد منهج الاستشراف المستقبلي في استشراف المقاربة الأمريكية لمستقبل السيادة الوطنية لدول المنطقة العربية والتي تم طرحها من باب الاحتمالية لا الحتمية.

ولغرض تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته فقد تم تقسيمه بعد المقدمة إلى مبحثين رئيسيين ، تطرق المبحث الأول: مرتكزات المقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وتضمن مطلبين: تناول المطلب الأول: مرتكزات المقاربة الأمريكية، وتناول المطلب الثاني: آليات المقاربة الأمريكية، وتضمن المبحث الثاني: مستقبل المقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية، وتناول مطلبين: تضمن المطلب الأول: مشهد الاستمرار، وتضمن المطلب الثاني: مشهد التغيير(التلاشي والانهيار)، وأخيراً جاءت الخاتمة لتتضمن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها.

المبحث الأول

مرتكزات المقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية

إن التحولات التي شهدها النظام الدولي بالذات بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مثلت حدثا تاريخياً بكل المعايير، وأحدثت انقلابا في الفكر الامني والعسكري الاستراتيجي الأمريكي، الذي وضع على المحك كل انماط التفكير التقليدية لطبيعة

التهديدات والمخاطر، لتشرع بالتالي في التحرك داخليا وخارجيا للقيام بالرد المناسب على مختلف الصُعد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية...الخ، ومع ان الرد العسكري تغلب على كل الخيارات المطروحة باعتباره الوسيلة الاكثر فاعلية لتخفيف من اثار الصدمة واستعادة كبريائها وثقة الشعب فيها، غير ان تبني اجراءات الرد العسكري هذه ترافقت مع اجراءات استراتيجية لم يكن بالإمكان قبولها في مرحلة ما قبل الأحداث، وبقدر تعلق الامر بالسيادة موضوع بحثنا فقد أصبح واجب وفق الرؤية الأمريكية ان تتحول من قوة داعية للحفاظ على النظام الدولي إلى قوة تسعى إلى تغيير النظام الدولي حتى لو تطلب الامر انتهاك سيادة الدول عموما والدول العربية بشكل خاص، والتدخل في شؤونها الداخلية سواء عن طريق تشكيل الائتلافات الجماعية للتدخل أو بشكل منفرد ان اقتضى الامر، مع الاعتماد على آليات ووسائل متعددة لتنفيذ هذه المقاربة، والاستناد إلى جملة مرتكزات ودوافع لتحول السيادة العربية ونطاقها من سيادة مطلقة نسبياً إلى أخرى مفرغة من كل مضامينها وبعض حقوقها السيادية، وهو ما سنتناوله كالآتي:

المطلب الأول: مرتكزات المقاربة الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والى الآن، تتبنى حكوماتها المتعاقبة وبالذات الجمهورية منها مبادئ المدرسة الواقعية، التي تفسر سلوك الدول وفق منطق القوة ودوافع الحصول على مزيد منها والسعي لزيادتها بالوسائل المتاحة، وهو ما يعتبر تجسيد حي لنظريتها المتمثلة بحقها في تغيير مصائر الأمم، الذي يمكن ان يفسر وفق منطق المواءمة بمعنى ان الدول القوية سوف تتصرف وفقا لمصالحهم في حين أن على الضعيف قبول هذا السلوك أو مواجهته، وهو ما استندت له الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها التوسعية منذ البدء وهو ما سنوضحه كالاتي :

الفرع الأول: المرتكز الخارجي

بعد انتهاء الحرب الباردة باختفاء المنافس السوفيتي تحتم بالضرورة تحديد اولويات جديدة وتغيير مجريات السياسة الخارجية وتصوراتها الاستراتيجية على نحو يمكن

الولايات المتحدة من قيادة العالم على أساس تفوقها العسكري والاقتصادي والقيمي، الذي مثل بمجملها الميزة الأساسية للعالم في بداية القرن الحادي والعشرين.

وقد هيأت التحولات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المناسبة للتأثير على شكل العالم والنظام الدولي ككل، وأصبح هدف الاستراتيجية الكبرى هو بناء الأحادية القطبية وإدامة التفوق الأمريكي المنقطع النظير لإدارة النظام العالمي، واستنادا لمايكل ت. كلار، الأستاذ في جامعة هامشر ومؤلف كتاب (Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict, Metropolitan Books, 2001) فإن الهيكلية الاستراتيجية للدفاع الأمريكي تقوم على عدة ركائز هي[١]:

- المركزية الأمريكية : اي العقيدة القائلة باستخدام القوات لما فيه اقصى المراعاة للمصالح الوطنية بما في ذلك ابان العمليات المشتركة مع الحلفاء .
- السيطرة العالمية أو القدرة على إيصال قواتها إلى اي مكان وفي اي زمان وضمن مطلق الظروف.
- التفوق الدائم : اي اللجوء إلى العلم والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية تأميناً للغلبة الدائمة للقوات المسلحة الأمريكية.

عليه جاءت أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ لتكون الفرصة المنتظرة لتبني استراتيجية هجومية ضد ما يسمى الدول المارقة أو محور الشر ووفرت أساسا قويا لتأكيد مبدأ التدخل الأمريكي، لكن هذه الركائز في حقيقة الامر ليست جديدة، فالإدارات الأمريكية المتعاقبة سعت إلى تفضيل هذه الركيزة أو تلك، غير ان التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد الأحداث تمكن من بلورة هذه الركائز بقدر من التماسك والوضوح في اطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب، لتمثل بدورها" اطر عامة " للاستراتيجية الكونية الجديدة التي تضمنت الحق في توجيه الضربة الأولى إلى الدول التي تملك أسلحة دمار شامل،

---

(١) صالح ياسر، بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد ١١سبتمبر ٢٠١١، الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية ، العدد(٢٤٤) ،٩/١٢/ ٢٠٠٢ :

http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp

فبحسب ما ورد في صحيفة واشنطن بوست في ٢٠٠٢/٦/١٠ أعلن الرئيس بوش الابن صراحة ان الولايات المتحدة على وشك الانتقال من استراتيجية الردع والاحتواء، إلى استراتيجية الهجوم الوقائي وقال" إذا ما انتظرنا كي تتضح التهديدات، سنكون انتظرنا طويلاً، إن أمننا يتطلب من كل الاميركيين أن يتّحلوا ببعد النظر والتصميم، وان يكونوا مستعدين للقيام بهجمات وقائية استباقية حين يكون الأمر ضرورياً للدفاع عن حريتنا وعن أرواحنا"[١] ، وهكذا اظهرت الولايات المتحدة الأمريكية ما يجري وكأنه حرب ضد عدو يهدد وجودها وأمنها ومصالحها وانها ستكون مندفعة في هذا الاتجاه ليس دفاعاً عن النفس فحسب وانما بهدف حماية نظم وقيم المجتمع الأمريكي ككل.

عليه خلقت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ المبرر للولايات المتحدة الأمريكية لتبني مقاربة تستثمر تداعياته باتجاه تحقيق أهداف ومشاريع ترسيخ هيمنتها الكونية، وهذا الاتجاه اكتسب ملامح أكثر وضوحا وصراحة بتبني مبدأ الهجوم الوقائي الذي عمل على خلق مواجهات وبؤر نزاعات اقليمية تحديدا بدلاً من حلها، وبموجبه اصبحت السيادة الأمريكية غير مقيدة اطلاقاً في الوقت الذي اصبحت فيه سيادة الدول التي تتحدى توجهاتها في سلوكها الداخلي والخارجي تقليدية ومنتهك بشكل واضح، وهو ما يتفق بدوره مع فكر الهيمنة الذي يهدف إلى إعادة رسم الخريطة الاقليمية في كل منطقة من العالم، بالشكل الذي ترضاه الولايات المتحدة الأمريكية شريطة ان تسبقه عملية زعزعة للأوضاع القائمة في هذه المناطق وخلخلتها، وهو ما جرى تنفيذه بدقة في افغانستان والعراق والبوسنة وكوسوفو ونماذج عدة بصيغة أو أخرى.

الفرع الثاني: المرتكز الداخلي:

للمقاربة الأمريكية جملة مرتكزات داخلية (مادية وغير مادية) مثلت مقومات أساسية استندت لها في انتهاك سيادة الدول العربية، وهي كالاتي:

اولاً: المرتكزات المادية: يراد بها جميع المقومات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه سياسات الدول المختلفة

(١) نقلاً عن: صالح ياسر ، مصدر سبق ذكره .

وانتهاك سيادتها تحديدا خدمة لأهدافها، وفي هذا الصدد يرى بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، أن أمريكا تتوافر على مقومات القوة والقدرة بكل أنواعها، قوة عسكرية ضاربة وقوة اقتصادية شبه متفوقة، وثقافة عالمية الانتشار(١)، فاقتصادياً تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مركزياً في الاقتصاد العالمي، الذي صممته وروجت له بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)، التي جسدت بمجملها مبادئ السوق الحرة الليبرالية المتوافقة إلى حد كبير مع الإيديولوجية الليبرالية الأمريكية(٢)، وعملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية من جهة(٣)، ولمواجهة بعض الدول التي تعارض توجهاتها من جهة أخرى، ولعل القوة التصويتية للولايات المتحدة في البنك الدولي والبالغة حوالي (١٧،٧٣)من مجموع الأصوات مقارنة بنسبة أصوات اليابان التي تصل لـ (٦،١٨)، وبالمثل فان حصتها في صندوق النقد الدولي بلغت ١٧.٦% من اجمالي الحصص(٤)، انما دليل على القوة الأمريكية واستمراريتها النسبية في هذه المنظمات(٥).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة تجارية كبيرة حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي

(١) زبينغو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي،الأهلية،عمان، ١٩٩٨، ص٢٣- ٣٩.

(٢) جوزيف س. ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية، ترجمة :عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني،عمان، ١٩٩١، ص ١٧٠.

(٣) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة:عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ط١، ١٩٩٠ ص١٠٤-١٠٥.

(٤) سهيل حسين الفتلاوي، الهولمة واثرها في الوطن العربي،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،ط٢، ٢٠١١، ص٩٧.

(٥) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، يناير١٩٩٧، ص١١٩.

١٦.٢ تريليون دولار، في حين بلغ ناتج الصين ٨.٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٢ [١]. كما انها احتلت عام ٢٠١١ المرتبة الأولى عالميا في امتلاكها لحوالي ١٤٤ شركة متعددة الجنسية[٢]، فضلا عن أن الدولار هو عملة التداول العالمية، وهو ما يجعل العالم محكوما لراس المال الأمريكي ويعزز تواجدها فيه بشكل دائم.

اما عسكرياً فتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات عسكرية متنوعة تجعل مسالة مقارنتها بأي قوة أخرى أمراً غير ذي جدوى، خاصة وان وتيرة بناء قوتها العسكرية آخذ بالتسارع بشكل ملحوظ منذ بداية القرن العشرين، فهي تحتفظ بأكثر من٢مليون جندي مسلح في اربع قارات، ولها اربع مجموعات قتالية محمولة مستعدة للحرب في مختلف مناطق العالم، كما تحتفظ بأكثر من ٥٠ الف من جنودها على سفن الأسطول الأمريكية، ولها أكثر من٨٠٠ منشأة عسكرية في الخارج منها ٦٠ قاعدة رئيسية، فضلا عن وجودها العسكري في ١٤٠ دولة، واتفاقيات دفاعية مهمة مع ٢٩ دولة أخرى[٣].

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ترسانة عسكرية ضخمة على المستويين التقليدي وغير التقليدي، فضلا عن الكم الهائل من الاسلحة التقليدية والنووية المتطورة، حيث تحتفظ بحوالي ١٥الف رأس نووي وحوالي٥٠٠ قاذفة استراتيجية بعيدة المدى و٥٠٠

(1) Alexandra Raphel, "American economic power in decline? Rethinking the data in the context of globalization," journalists resource, Harvard Kennedy School's Shorenstein Cente, February 11,(2014).
https://journalistsresource.org/studies/international/globalization/american-economic-power-data-context-globalization

(٢) الجوزي جميلة، حماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد(١٦)، ٢٠١٥ ، ص٩٣.
http://www.univalger3.dz/labos/labo_mondialisation/telechargement/revue/06-2015/05%20article%20eldjouzi%20djamila.pdf

(٣) صبيح عبدالله غلام العامري، الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945-2003، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية ، جامعة سانت كيلمنتس العالمية، فرع بغداد، ٢٠١١، ص١٢٥.

غواصة نووية، وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد اي هجوم نووي من الخارج[١]، ويرافق ذلك تخصيصها لميزانية سنوية بلغت ٦٢٦.٤ مليار دولار لصالح وزارة الدفاع الأمريكية، فضلاً عن ٦٥.٧ مليار دولار لما يعرف بـ "عمليات الطوارئ في الخارج"، وهي ميزانية مخصصة لدعم أعمال وزارتي الدفاع والخارجية المتعلقة بالتحديات العسكرية التي تواجهها في الخارج كالحرب ضد الإرهاب ، كما تم تخصيص جانب من الميزانية لصناعة ٩٠ طائرة مقاتلة من طراز إف ٣٥، إضافة إلى ٢٤ مقاتلة من طراز F/A – ١٨سوبر هورنيت، هذه الميزانية فاقت طلبات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي اقترح أن تكون ٦٦٨ مليار دولار، خصصت كذلك ١٢.٣ مليار دولار لتعزيز دفاعاتها الصاروخية، تحسباً للتهديد الذي باتت تشكله كوريا الشمالية[٢]، وتعكس هذه الموازنة العسكرة المتعاظمة للاقتصاد الأمريكي وتعاظم دور المجتمع الصناعي العسكري.

وفيما يخص شركات السلاح الأمريكية البالغة١١ شركة من بين ٢٠ شركة من حيث مبيعات الاسلحة على مستوى العالم[٣] ، فهي المورد الأول لـ٩٠% من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم[٤]، كل هذه الإمكانيات تمنح الجيش الأمريكي القدرة لفرض

(١) عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، الحوار المتمدن، العدد:-٦١٨-١١/١٠/٢٠٠٣، مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٤، متاح على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10695

(٢) ترامب يوقع أكبر ميزانية للبنتاجون في التاريخ،أخبار دولية،بوابة الشرق الالكترونية،١٢-١٢-٢٠١٧، مأخوذ بتاريخ٢٠١٨/٢/٤،متاح على الرابط التالي:
https://www.al-sharq.com/article/12/12/2017/

(٣) مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨)،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،اكتوبر ١٩٩٩، ص٧٧.

(٤) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٦،ص٢٥.

السيطرة على مناطق العالم المختلفة، فضلا عن تأمين وجود قوات قادرة على تحقيق الانتصار في حربين اقليميتين وفي موقعين مختلفين جغرافياً وفي وقت واحد تقريبا[١].

اما تكنولوجياً فقد شهدت الولايات المتحدة تطوراً كبيراً في قدراتها التكنولوجية، وتشير الاحصائيات إلى أن٦٠% من الاجهزة الموصولة بالشبكة العنكبوتية يمتلكها أمريكيون، واللغة الانكليزية هي اللغة المستخدمة لدى ٢٠-٤٠مليون مستخدم[٢]، وثلثي الحواسيب الموصولة بالإنترنت موجودة فيها بينما ارتباطاتها الرئيسية مع اوربا الغربية تمر عن طريق لندن، بالتالي فان نظام تسيير اسماء الميادين DNSهو بيد الولايات المتحدة الأمريكية [٣].

كما انها تحتل نسبة٤٠% في انتاج الالكترونيات مقابل٢٧% لليابان، والمركز الثاني في صادرات الادوات الكهربائية والمواد البلاستيكية والعقاقير الطبية، وقد حافظت على صدارتها في تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبية والاحصائية، فضلا عن صدارتها للدول بالنسبة لإعداد الحاسبات الموجودة فيها، فمن اجمالي ٢٢٨مليون جهاز حاسوب في العالم تمتلك الولايات المتحدة اكثر من ١٠٠مليون جهاز، أما سوق الحاسبات الصغيرة فيها يبلغ ٧٠ مليوناً جهاز أي ما يعادل٣٦% من حجم السوق العالمي، وفي مجال انتاج البرامج وتطويرها تعتبر الولايات المتحدة أكبر منتج للبرامجيات في العالم، إذ يتجاوز انتاجها٤٥%من حجم الانتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الاوربي بنسبة٢٣%[٤].

---

(١) مجموعة باحثين، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق: رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الاوسط، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، ط١،٢٠٠٨ ،ص١٢٠.

(٢) السيد ولد اباه، اتجاهات العولمة اشكالات الالفية الجديد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١،٢٠١١، ص١٣.

(٣) محمد سعادي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٦.

(٤) سيف نصرت توفيق الهرمزي، المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، دراسات، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٧، متاح على الرابط التالي : http://www.beirutme.com/?p=9411

وتعد الولايات المتحدة رائدة في مجال الصناعات الفضائية من أقمار صناعية ومركبات فضائية وصواريخ وأجهزة الاتصال وتعتبر مؤسسة ناسا المسؤولة عن ذلك، إلى جانب كونها الابرز في المجال المعلوماتي، اذ تسهم بحوالي١٠% من القيمة المضافة في مجال المعلومات على مستوى العالم، وأهم شركاتها في هذا المجال(هاولت باكر، ومايكروسوفت، وجوجل، وأي بي أم)، وتحتل المرتبة الأولى من حيث صادرات التكنولوجيا العالية كالطائرات، والحواسيب، والأجهزة الإلكترونية، والغذائية، والسيارات[١]، وعلى صعيد التكنولوجيا العسكرية، تمتلك الولايات المتحدة مجمعاً عسكرياً وصناعياً ضخماً إذ يعمل حوالي٣٠% من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية، وهي تبتكر بذلك تكنولوجيات متطورة في ميدان انتاج الاسلحة، حيث تمتلك ٩٤% من مجمل الاقمار والمركبات الفضائية ذات التطبيقات العسكرية[٢].

وهكذا، يتضح لنا مقوم الهيمنة التقنية الأمريكية على كل قطاعات الانشطة البشرية، وتوظيفها الفعلي في اقامة نظام تكنولوجي يتلاءم مع متطلبات التطور التكنولوجي في ميدان حوسبة النتاج المعرفي والإنساني إلى الحد الذي يضمن لها التحول إلى قوة تكنولوجية ضاربة على ساحة الأحداث السياسية والعسكرية مقابل ادامة حالة التخلف والتبعية للدول الأخرى وفي مقدمتها الدول العربية .

ثانياً: المرتكزات الغير مادية: وتتمثل بجملة المقومات الثقافية والسياسية التي جعلتها ذا تأثير فاعل في الساحة الدولية، فثقافياً ترتكز الولايات المتحدة إلى مقوماتها الثقافية والفكرية والعقائدية في نشر واحلال ثقافتها محل الثقافات الأخرى باعتبارها الاصلح من خلال الآليات والوسائل التكنولوجية المتطورة الممولة والداعمة لها، فعلى

(١) نادية أبو رميس، مظاهر القوة الصناعية الأمريكية مقال، موقع الموضوع، ١٩ أبريل ٢٠١٧،مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٧،متاح على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/

(٢) حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٠٤.

سبيل المثال لا الحصر فان العالم الغربي يتحكم بأكثر من٨٠% من المادة الاعلامية، وتتحكم الولايات المتحدة بنسبة ٦٥% من حيث الإنتاج الثقافي السمعي البصري من صور وأفلام وأشرطة وثائقية ولقطات إخبارية واشهارية، وفي هذا السياق ذكر مستشار الامن القومي الأمريكي السابق بريجنسكي" انه يتوجب على الولايات المتحدة التي تملك هذه النسبة العالية من المادة الاعلامية ان تشيع في العالم النموذج الأمريكي للحداثة من خلال تعميم المعايير والمبادئ الأمريكية"[١].

كما مثلت الاتحادات المهنية والنقابات العمالية في الولايات المتحدة مقوم ثقافي داعم لها عبر ترويجه لبرامج براغماتية كالتدريب على المهارات التقنية والسعي إلى استجلاب نقابيين من الدول العربية والعالم ككل للدراسة في جامعاتها ليس بهدف التدريب التقني والمهني وانما بهدف نشر الثقافة الليبرالية والترويج للايديولوجيات العمالية المحافظة و"تقديم نظرة ايجابية عن السياسة الخارجية الأمريكية وعن النظامين الاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة"[٢]، وهكذا نجد ان هذه المنظومة الاعلامية الضخمة لم تؤد إلى حرية تبادل المعلومات على مستوى العالم وانما شكلت نقطة ارتكاز لسيطرة الولايات المتحدة على مسار الانتاج العلمي والتقني العالمي.

اما مقومها السياسي والدبلوماسي فقد تأكد بما تقوم به الولايات المتحدة من حضور فعال ومؤثر على الساحة الدولية واستثمارها بشكل كبير للعديد من ألازمات والقضايا الدولية منذ مطلع التسعينيات إلى الآن، عبر التدخل لاحتواء الأنظمة والجماعات الدولية

(١) نقلا عن: حسن البزاز، عولمة السيادة حال الامة العربية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص٧٥.

(٢) يعدAFLCIO من النقابات المهنية التي تأسست عام ١٩٥٥ وتضم اتحادات مهنية ونقابات المنشآت الصناعية الاكثر التصاقاً بالأهداف الأمريكية حيث يتم تمويله مباشرة من خلال وزارة الخارجية الأمريكية، ويمارس نشاطاته في مختلف ارجاء العالم ومنها العالم العربي بالذات مع مطلع القرن الحادي والعشرين خدمة للمصالح الأمريكية. للمزيد ينظر: ميسون سكرية، اتحاد المعلمين الأمريكيين والاستعمار الأمريكي: تدريب المعلمين العرب والاستعمار الثقافي، مجلة اضافات، بيروت، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد (٧) ، ربيع٢٠٠٩، ص٧٩.

المعادية لمصالحها من خلال مجلس الامن أو حلف شمال الاطلسي أو منفردة حسب ما تراه مناسبا لمصلحتها، ولتأكيد زعامتها من خلال إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع تسخير قوى واليات العولمة واستغلال مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية التي أضحت آلية لتنفيذ سياستها الخارجية بدل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبذلك تنامت المنازعات والحروب ومختلف أوجه الاستخفاف بقواعد الشرعية الدولية، وفي هذا السياق روجت الولايات المتحدة لمبدا التدخل الإنساني وتوسعت في تفسير مفهومه وخلطت عمدا بين إرادتها وإرادة المجتمع الدولي معتبرة ان ارادتها تعبر عن ارادة الشرعية الدولية وهو ما يسهم في إضعاف المؤسسات الدولية وطمس شفافيتها(١)، وفي هذا الصدد يقول الخبير الاوربي في المنظمات الدولية دانيال ريمي" أن الولايات المتحدة تستخدم الأمم كأداة حاسمة للمحافظة على مصالحها الاستراتيجية في العالم وهي تستعملها وتقوي دورها في مسائل معينة وتخرج عنها وتلغيها في مسائل وقضايا أخرى"(٢)، عليه فإن احتكار الولايات المتحدة لإدارة ألازمات الدولية انما ينطوي على مصالح استراتيجية نابع من امتلاكها تصور استراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي، وعدم امتلاك القوى المنافسة لتصور بديل.

اخيراً، مثلت المرتكزات المادية وغير المادية اعلاه قوة دعم واسناد للمقاربة الأمريكية في انتهاك السلطان الداخلي واختراق سيادة الدول العربية والتحكم في مصائرها، وقد عجلت أحداث ١١ أيلول في تنفيذ ذلك وتحقيق اهدافها وحماية مصالحها المتمثلة في السيطرة على موارد الطاقة، وضمان امن اسرائيل، ونشر القواعد العسكرية للحد من تمدد القوى المنافسة لها، وهنا يثار التساؤل الاتي: ما هي الاليات التي اعتمدتها المقاربة الأمريكية في اختراق سيادة الدول العربية؟ وهو ما سنجيب عنه انفاً.

(١) يوسف حسن يوسف، الدولة وسيادتها وفق معاير القانون الدولي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، ط١، ٢٠١٤، ص١٨٠.

(٢) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠١،ص١٢٣

المطلب الثاني: آليات المقاربة الأمريكية

إن للولايات المتحدة الأمريكية تاريخ طويل في مسالة اختراق سيادة الدول، فهي ومنذ بداية التكوين اعتمدت استراتيجية توسعية فقامت باكتساح أراضي الهنود الحمر، من خلال اختراق الحدود وتوسيع نطاقها الإقليمي، إلى جانب محاولاتها الدائبة للسيطرة على مجمل شؤون أميركا الشمالية، وتدخلاتها في أوروبا وآسيا وأفريقيا على حساب القوى الأخرى وشعوب العالم ككل بل وإقصائهم أيضا، وبقدر تعلق الامر بالدول العربية فقد اعتمدت المقاربة الأمريكية لاختراق سيادة الدول العربية آليات عدة تراوحت بين وسائل عسكرية تقليدية ووسائل معولمة سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية وغيرها، يرافق ذلك أغطية أخلاقية ومبررات إنسانية تستخدم كستار لإخفاء أهداف السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية والعالم ككل، وهو ما سنوضحه كالآتي:

الفرع الأول: الآليات المباشرة

تتمثل بالوسيلة العسكرية التي تحتل مكانة شبه مطلقة في صياغة وتدعيم نظام الهيمنة والانتهاك الأمريكي لسيادة الدول العربية سواء بصورة غير مباشرة: عندما اخترقت سيادة دول المنطقة وخصوصيتها بالذات بعد أحداث ١١أيلول والفترة السابقة لها تحت دعاوي إنسانية عدة كالتدخل الإنساني أو حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية...الخ، فضلا عن محاولاتها ايجاد نظام يتساهل مع مسالة التدخل العسكري القائم على قواعد تخضع للحقائق اكثر مما هي نتاج اتفاقات مسبقة من اجل تعزيز اختراق سيادة الدول، وهو ما يمثل اعلى درجات الهيمنة وفقدان الامن القومي والسيادي للدول التي لا تستطيع حماية امنها المادي الذي اخترقته التقنيات الحديثة ولا حماية مواطنيها بالاستناد لقدراتها الذاتية، وهنا جاءت أهمية الاستخدام غير المباشر للوسيلة العسكرية لتحقيق الاختراق من خلال سعي هذه الدول للحصول على المساندة والمؤازرة الأمريكية عبر مسالة الاتفاق والتعاون، وهو ما يقتضي بدوره التخلي عن جزء معين من سيادتها لتحقيق أهداف ذاتية تخدم في النهاية المشروع الأمريكي، وفي هذا السياق نذكر ما قاله انطوني ليك مستشار الامن القومي في ادارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون

بأن " كل دولة تتخلى عن بعض سيادتها عندما تنضم للآخرين في محاربة تهديدات مشتركة، فلو كنا نحن في الولايات المتحدة منشغلين بالحفاظ على سيادتنا بحيث نفشل في التعاون مع الاخرين، فإننا سنخسر المزيد من سيادتنا إلى قوى الظلام...لا الحدود تصبح اكثر عرضة للتسرب ويستطيع الإرهابيون الوصول إلى الفضاء السايبيري"[١] .

اما مسالة التوظيف المباشر للوسيلة العسكرية فقد تمثل بالتدخل الأمريكي المباشر لفرض نظم سياسية بمقاييسها الخاصة، وتعزز بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، في سياق ما يعرف بالحملة الأمريكية الدولية لمحاربة الإرهاب، التي كرست اولوية الامن على حساب الحريات العامة وذلك بتوظيفها لاستراتيجية الضربات الاستباقية، التي انطوت على ازدواجية المعايير عندما تدخلت في دول دون أخرى رغم وجود اعتبارات مماثلة، والأمثلة على ذلك عديدة ومنها احتلال افغانستان عام ٢٠٠١ ومن ثم العراق عام ٢٠٠٣، والذي كان البداية لهذا النوع من التدخل[٢]، التي تمكنت من خلالها السيطرة على نفط المنطقة الذي يشكل ٧٠% من الاحتياطي العالمي، وتأكيد وجودها في قلب العالم التي تمثله المنطقة العربية واخضاع الدول المناوئة للسياسة الأمريكية وتسميتها بدول الشر اذا ما استمرت بسياستها ضد أمريكا[٣]، وهذا يعني" ان الولايات المتحدة تهب نفسها فصاعدا حق التدخل في كل نقطة بالكوكب حيث تعتبر مصالحها مهددة وستكون محاربة الإرهاب ذريعة والهدف سياسي في المقام الأول بالمعنى الأساسي للكلمة، متمثلة في استعمال القوة وتحطيم اعدائها المحتملين أو الفعلين بالحرب..."[٤]، وبالطبع فان ذلك يدخل في اطار التدخل المباشر في سيادة الدول وامنها وليس لمساعدتها كما تدعي.

---

(١) نقلا عن: حسن البزاز، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،ط٢،٢٠١١،ص١٩٦.

(٣) وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الاوسط بعد أحداث ١١أيلول(٢٠٠١-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ايار ٢٠١١، ص٨٥.

(٤) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ١٥١.

الفرع الثاني: الآليات غير المباشرة

يراد بها الوسائل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية وكالاتي: تعد الوسيلة الاقتصادية من ابرز وسائل تنفيذ التصور الاستراتيجي الأمريكي، الساعي إلى إلغاء حدود الدول في المجالات الاقتصادية وتعميم نمط معين يشمل الجميع، فهي تعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون الداخلية والدولية، وما مفاهيم الاعتماد المتبادل، المجتمع العالمي، النظام العالمي ، الاقتصاد العالمي، الا وسيلة للهيمنة على الشؤون الداخلية، وإعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة الوطنية، فالحدود التي تعد أساس لسيادة الدولة مثلاً، تزداد اختراقا أمام الاقتصاد والاتصالات والمعلومات، بالتالي لم تعد الدولة هي المحدد الرئيس للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي، وإنما أصبح للقطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات الريادة في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، وأصبح العالم كله مسرحاً لعملياتها، بحيث باتت الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، ومن أبرز آليات الهيمنة الاقتصادية هو صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمجموعات المالية و الصناعية الحرة عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تسهم في دعم اتجاهات الهيمنة الأمريكية، من خلال استعمال هذه المؤسسات لعولمة السوق العربية وادماجها بالرأسمالية الأمريكية عبر آليات اقتصادية مختلفة، ولعل توجيهها للمؤسسات المالية الدولية بتشجيع التخصيص والسماح لرؤوس الاموال الاجنبية بتملك للاسهم والسندات التي تصدرها الدول لتكون وسيلة لتحقيق الهيمنة على اقتصاديات الدول واجبارها على إعادة هيكلتها وفقا للسياسات الليبرالية، ولقد اتجهت الدول العربية إلى جذب راس المال الاجنبي والسعي لتبني سياسة الخصخصة عبر اعتماد اليات السوق الحرة وتقليص الملكية العامة ورهن مستقبل الدولة بالمديونية الخارجية، سيما وان المؤشرات الاقتصادية بمجملها تدل على ضعف الاقتصاديات العربية ذات العجز أو الفائض المالي على السواء والتي تتيح للولايات المتحدة والقوى الكبرى فرصاً واسعة للإبقاء على تبعيتها وتخلفها.

كما تعمد المؤسسات المالية الغربية إلى وضع سياسات نقدية تخدم هيمنة الاموال الغربية على اقتصاديات الدول العربية، فسياسة قروض الاصلاح للمؤسسات المالية الغربية هي سياسة تدفع الدول المقترضة إلى زيادة صادراتها بهدف توفير النقد الاجنبي لسداد الديون المتأخرة، خاصة وان هذا الضغط للتصدير قد يؤدي بالدول إلى تسييل مواردها الطبيعية، كما انها تطلب من الدول تحقيق خفض كبير في المصروفات الحكومية وبذلك تقوض التوقعات الاقتصادية بالنمو ونادرا ما تنجو وزارات الدولة المثقلة اصلاً من هذا الخفض هو ما يجسد ابرز مظاهر التغلغل الاقتصادي(١).

اما الوسائل السياسية فتمثل احد ابرز الوسائل المعتمدة لاختراق سيادة دول المنطقة، التي توظفها الولايات المتحدة لخدمة مجهودها العسكري فعند احتلال دولة ما خلافاً للقانون والشرعية الدولية فإنها تعمل على حشد سياسي دولي ومطالبة الدول للمشاركة الرمزية والحصول على قرار من مجلس الامن يمنحها الشرعية الدولية للاحتلال كما حصل في افغانستان والعراق...الخ وان لم تحصل على القرار والدعم المطلوب فإنها تنفرد بتنفيذه ومن ثم تجبر الاخرين على القبول بالأمر الواقع لإصدار قرار شرعي على عملها غير المشروع(٢)، وتجسد هيمنتها على الأمم المتحدة أبرز الوسائل السياسية والأمنية، إلى جانب استخدامها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في انتهاك سيادة الدول العربية وتمرير سياستها ضد التهديدات الاقليمية التي تواجه مصالحها القومية فيها.

إلى جانب محاولاتها الدؤوبة لإيجاد أنظمة سياسية وأشكال حكم تتفق والرؤية الأمريكية، مع خلق بدائل وتعددية في القوى على مستوى السلطة، ومنع تركيز القوة السياسية والثروة في يد الدولة والعمل على تحقيق درجة عالية من اللامركزية، وفي حقيقة الامر لم يكن مصادفة ارتباط الصيغة الديمقراطية الليبرالية في الحكم بالمجتمعات الرأسمالية، وكان الاتحاد السوفيتي أبرز مظاهر الارتباط هذه، وعد نموذجها هو خلاصة

(١) هيلاري فرنس، اختفاء الحدود حماية كوكب الارض في عصر العولمة، ترجمة: أحمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص١٢٨.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

وقمة التطور البشرى، ومع أن هناك فاعليات اقتصادية متعددة تنتمي لثقافات ودول مختلفة، إلا أن الغلبة بينها هي للمؤسسات ألأمريكية.

كما ان احد اهم الاساليب السياسية التي توظفها الولايات المتحدة لتقويض سيادة الدول العربية هو تدعيم عملية تدويل مشاكلها الداخلية التي يرتسم في مقدمتها هدف تحقيق الامن والحفاظ على مناطق النفوذ من خلال تعزيز الخصوصية الجزئية أو العشائرية أو الدينية أو الطائفية للمطالبة بدول منفصلة على أساس طوعي تضفى عليه سمة رقيقة وناعمة، وتعدها نتاج لممارسة الديمقراطية العالمية في اسمى صورها(١)، وهو ما أدى إلى ظاهرة تقاسم السيادة وتجزئتها داخل الدولة وهي لا تتجزأ.

اما الوسيلة الثقافية فتمثل ابرز وسائل الانتهاك بالنظر لقدرتها على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات، فما وفرته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل الاعلام والتواصل غير التقليدية كـ(البث الفضائي الرقمي، اجهزة الكومبيوتر، والهاتف المحمولة، شبكات المعلومات، وسائل التواصل الاجتماعي، الصحافة الالكترونية)، والوسائل التقليدية كـ(الصحف، اذاعة، تلفاز) في اطلاق ثورة اعلامية وثقافية ذات امكانيات هائلة لتطوير الحياة الإنسانية ومن ثم السيطرة عليها، وذلك عبر الترويج لنسق قيمي معين (أمريكي) من جهة، وتحقيق مكاسب لشركات الاعلام والاتصالات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، على حساب سيادة الدولة وسلطتها في المجالين الاعلامي والثقافي(٢)، وفي هذا الصدد يقول بن هـ.بيدكيان في كتابه احتكار وسائل الاعلام " ان القدرة على السيطرة المعلوماتية هي عامل رئيسي في السيطرة على المجتمع، فإعطاء المواطنين أفكاراً ومعلومات يعادل في اهميته إعطاءهم خياراً في الشؤون السياسية، ان

(١) إيناس العنزي، استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الجظر والاباحة، دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ط١، ٢٠١٦، ص١٦٣.

(٢) زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة وفق القانون الدولي، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط١، ٢٠١٤، ص١١٥.

السيطرة تكون عادة سهلة على اي بلد تحجب عنه المعلومات"[١]، ومن هذا المنطلق عمدت المقاربة الأمريكية إلى توظيف الثورة الاعلامية لنشر ثقافتها وتغيير مفاهيم المجتمعات وانماط سلوكهم أو بالاحرى تغييب ثقافاتهم الوطنية وافراغها من كل محتوى، وجعل الثقافات والافكار والعقائد مختصرة في مصدر واحد، قائم بالأساس على نموذج القيم الأمريكية (امركة العالم).

بالاضافة إلى ما تقدم، فان الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال ادخل العالم في مرحلة من الاندماج والتقارب وانتهاك السيادة، وفتح مجالا واسعا للتواصل بين الأمم واشاعة المعرفة بدون قيود، لكن رغم جوانبها الايجابية هناك الكثير من الجوانب السلبية من اهمها: ان استخدامها يتطلب مستوى اجتماعي وتعليمي وهو ما لا يتوفر لأغلبية المواطنين في العالم من جهة، فضلا عن عدم وجود المتلقي الواعي والقادر على الاختيار والاستخدام العقلاني لما هو متاح أمامه من برامج ومعلومات وتركيزه على المواد الترفيهية الخالية من اي مضمون قيمي معنوي بحيث لا تثير التركيز أو التأمل لديه ويتعامل معها باعتبارها مادة للتسلية ومضيعة للوقت لا تترك ورائها اثر تثقيفي حقيقي[٢]، فضلا عن اختزانها لصفحات عن الافراد في المنظومة الالكترونية العالمية، وهو ما يمكن اعتباره انتفاء أو تذويب للخصوصية التاريخية والإنسانية للمجتمعات عموما[٣].

---

(١) اقتصادي أمريكي، القوة الخفية ودمار أمريكا، ترجمة : عبد المسيح ستيتي، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق، ط١، ٢٠٠٥، ص١٣٤.

(٢) زينب محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

(٣) لا يوجد اتفاق حول ما تعنيه الخصوصية اذ تعرف على انها" الاستقلال الذاتي أو الحرية المعنوية للفرد في ان ينشغل بأفكاره أو اعماله أو قراراته الخاصة" وتعرف ايضا بانها" قدرة المواطنين على تنظيم المعلومات عن أنفسهم ومن ثم التحكم في علاقاتهم مع غيرهم من البشر" وفي ضوء هذه المفاهيم فان خصوصية الفرد تتعرض للخطر اذا اقتحمت الحكومة الحيز المادي الخاص به ، حتى وان كان بشيء صغير، اما حمايتها فتمثل محاولة للحفاظ على التنظيمات والقيم الاجتماعية التي كانت تتهددها الحضرنة، ذلك ان الحاجة إلى الخصوصية وحدودها يختلف

وهكذا، تكون عملية نشر الثقافة الاستهلاكية وفرض الهيمنة الآيدولوجية مع الدعوة إلى الإصلاح ونشر الديمقراطية والدعوة إلى تغيير المناهج الدراسية هي محاولة لهندسة ثقافة جديدة تدخل ضمن ما يطلق عليه " بالهيمنة الليبرالي" اي جعل اسلوب ممارسة النشاطات المتعددة واحدة على مستوى العالم كله تقريباً لتحقيق المصالح الأمريكية[١]، والحملة الأمريكية منذ أحداث ١١ أيلول انما هي موجهة أساسا ضد المشاعر الدينية والقومية وضد الوطنية في كثير من الاحيان [٢]، وفي هذا الصدد يرى البعض ان" الولايات المتحدة لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها: ادراك الولايات المتحدة بأن النظم والاوضاع القائمة في تلك الدول هي الانسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الاستراتيجية، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات روابط خاصة، كما تتحسب السياسة الأمريكية لاحتمالات ان يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسية لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها إلى سدة السلطة في بعضها على الاقل" [٣].

وهنا تنبه صناع السياسة الأمريكية إلى دور" دبلوماسية الثقافة" في تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاتصال بمنظمات المجتمع المدني وجعل اسلوب ممارسة نشاطاتها تسهم في نشر الثقافة الأمريكية، فضلاً عن تأكيدها على مساعي اعداد جيش من الدارسين في المعاهد والجامعات الأمريكية التي يعتبرهم كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الاسبق" رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا، ذلك أن الطلبة الدوليين يعودون إلى أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم

وفقا لمستوى تطور المجتمع باعتبارها نتاجا له .ينظر: فريد هـ.كيت، الخصوصية في عصر المعلومات، ترجمة: محمد محمود شهاب، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص٣٣-٣٦.

(١)عبد الرشيد عبد الحافظ، الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص٢١.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٩.

(٣) عبد الرشيد عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص٥٣-٥٤.

والمؤسسات الأمريكية من خلال الترويج لقيم للثقافة الأمريكية في الحياة والأفكار والسياسات"[١]، ولقد أكدت الدبلوماسية الأمريكية هيلين فن ضرورة تغيير المناهج الدراسية في الدول العربية لما يتماشى مع القيم الأمريكية، ويجب الاتصال بالأغلبية الصامتة فيها، فالتصور الأمريكي يرى أن الوسائل العسكرية غير مجدية على المدى البعيد، لذلك يلجأ إلى وسائل الثقافة من أجل تغيير المفاهيم والإدراك بعيدا عن الدبلوماسية التقليدية التي ترتبط بالدول ووزارة الخارجية في البلدان العربية، بالتالي فالتوظيف السياسي للثورة ليس مجرد تدفق معلومات وأفكار ومعتقدات، بقدر ما هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته ويخضع لعمليات التطور العلمي في البحوث البيولوجية والسيكولوجية بقصد السيطرة على اتجاهات التفكير العام وملئها بكم هائل من المعلومات والأفكار المسوّق للنموذج الأمريكي، لتحقيق غاياتها في الهيمنة[٢].

لقد مثلت الوسيلة التكنولوجية احد ابرز وسائل المقاربة الأمريكية في انتهاك السيادة العربية، فالتفوق المعلوماتي الأمريكي (الكومبيوتر، الاتصالات الهاتفية، البث التلفازي الفضائي، شبكات الانترنيت...الخ)، وانتشار الفضائيات منحها قدرة مضافة لقوتها في الميدان العسكري والاقتصادي، ورتب عليها تقريب للمسافات بين دول العالم دونما اعتبار لمبدأ السيادة الإقليمية، وعمل على اضعاف قدرة الدول في السيطرة على المعلومات والافكار التي تتدفق عبر حدودها، فباستخدام تكنولوجيا نشر الأقمار التي تقوم بالتصوير على مدار الساعة تحولت دول المنطقة إلى ساحة مقروءة أمام المخابرات الأمريكية، وبهذا الشكل استخدم التطور والتفوق التكنولوجي كوسيلة لتسخير

---

(١) نقلا عن: عبد الستار الراوي، معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر :مصطلحات حرب العراق، الكتاب الثاني، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن، بلا تاريخ ، ص٤٨٥-٤٨٦.

(٢)سيف نصرت توفيق الهرمزي، المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، دراسات، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، مأخوذ بتاريخ، ٢٠١٨/٢/١٥، متاح على الرابط التالي: http://www.beirutme.com/?p=9411

شعوب المنطقة باتجاهات تنسجم مع التوجهات الأمريكية لتحقق بذلك الاختراق النظيف[١]، ولعل ما حدث للعراق ابان عام ٢٠٠٣ عندما قطعت الولايات المتحدة اسم الميدان iq المملوك للعراق منه دليل على استخدام هذه الوسيلة للحرب أو للضغط على غيره من الدول، وغيرها من الامثلة التي تؤكد التدخل الأمريكي في انشاء اسماء الميادين الوطنية، وفي هذا الصدد ذكر الرئيس الامريكي بوش الابن السابق بعد تنصيبه بانه سيستعمل الوسائل التي تحتويها" الهيئة المكلفة بتسيير نظام اسماء الميدان وتخصيص فضاء عناوين بروتوكولات الانترنت (ICANN) الأمريكية لعزل العدو حتى ولو وصل إلى طرد دولة من الويبweb"[٢]، عليه نجد ان تحكمها بإدارة الانترنت يمنحها افضلية مالية واستراتيجية وقدرة ضغط دبلوماسية على غيرها من الدول.

واخيرا، فان الولايات المتحدة وعبر منظريها تعمل على الترويج لمزاعم انتصار أيديولوجيتها وسيادتها على العالم، و"هناك أدلة وفيرة على أن العديد من آليات وضع نظام ما بعد الحرب تعكس تأثير النفوذ الأمريكي، اذ تم إنشاء البنية الفوقية للنظام بأكمله لخدمة الرؤية الأمريكية الرامية إلى نظام تجاري سلمي وليبرالي... وليست الولايات المتحدة المركز الوحيد للتعاون الاقتصادي، الا انها اللاعب الأكبر في تسارع وتيرة التعاون الاقتصادي، فقد اقترحت آليات محددة وشكلتها ومولتها، مثل المؤسسات الاقتصادية والتحالفات الاقليمية، وفي بعض الحالات، كانت تقوم الولايات المتحدة القوية بإنفاذها...قوة الولايات المتحدة هي المحرك للتكامل التجاري والمؤسسي في الشؤون الاقتصادية "[٣]، وهو ما هيئ فرصة لتأمين هيمنة على المنطقة العربية عبر وسائل

---

(١)إبراهيم ابراش، الفضائيات:من ناقلة للخبر إلى صانعة للحدث، شبكة النبأ المعلوماتية-١/تموز/٢٠١٠، تاريخ الزيارة١١/٢/٢٠١٨، متاح على الرابط التالي:

https://annabaa.org/nbanews/2010/07/002.htm

(٢) محمد سعادي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٧.

(3)Snyder, Quddus Z., "Integrating Rising Powers: Liberal Systemic Theory and the Mechanism of Cooperation," *Review of International Studies*, Vol. 39, (2013)،pp. 210–215. https://doi.org/10.1017/S0260210511000593

نفسية واعلامية ثقافية منظمة ترمي إلى دفع الدول العربية إلى توجهات تخدم مصالحها، وتستأصل روح المقاومة والتمرد ضدها.

المبحث الثاني

مستقبل المقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية

تتفق الرؤى الأمريكية المستقبلية لسيادة الدول العربية مع اراء المختصين في العلاقات الدولية على وجود علاقة طردية بين متغيرات النظام الدولي وتقلص السيادة من جهة، وبين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات النظام الدولي والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها من جهة أخرى. بيد ان ذلك تم وفق فلسفة رأسمالية ليبرالية خاصة لم تخفي دلالاتها على سيادة دول المنطقة، وهو ما ستناوله كالاتي:

المطلب الأول: مشهد استمرار سيادة الدول العربية

يفترض انصار هذا المشهد أن التطورات التي شهدها النظام الدولي لم تسهم في تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول العربية، التي تمثل احد ابرز الرموز الأساسية للدولة، الا ان مفهومه وحقيقته والمسؤوليات التي تقوم بها تغيرت مع الوقت أو تم تطويعها بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة، وهنا نشير إلى ما ذكره الامين العام السابق للأمم المتحدد بطرس غالي من "...ان المبدأ السائد منذ قرون مبدأ السيادة المطلقة والخاصة لم يعد قائماً...ومن المقتضيات الفكرية الرئيسية لزماننا ان نغير التفكير في مسالة السيادة لا من اجل إضعاف جوهرها...إنما الاقرار بأنها يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة"[١]. وعليه فان سيادة الدول العربية باقية واي تأثير يصيبها فانه يصيب درجة استقلالية دولهم، وبالتالي فإنها لن تتلاشى أو تتراجع وأن طرأ تغيير على المسؤوليات المنوطة بها، ولعل من ابرز المؤشرات الداعمة لهذا المشهد هو:

(١) بطرس بطرس غالي، نحو دور اقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩٣، ص١١.

اولا: ان نمو الاسواق العالمية ووسائل الاتصال مع انه يستمر بالتكامل وعبور الحدود غير انه لم يكن على حساب سيادة الدول العربية، ولم يسهم في الانتقاص من السيطرة الكلية والمنفردة لها على اراضيها، فهي ما زالت تحتفظ بدورها المركزي في السيطرة على الاراضي، وما يترتب عليه من ادارة السكان وضمان امنهم والتعامل الدولي وبشكل شرعي بالنيابة عنهم، فضلا عن امتلاكها الكلام باسم سكانها [١].

ثانيا: رغم تغيير قدرات الدول العربية على التحكم في كثير من الجوانب وضعفت بشكل ملحوظ خاصة في مجال الادارة الاقتصادية الكلية، الا انها ما تزال المؤسسة المحورية بالذات في ما يخص شروط التحكم الدولي الفعال على الصعيد الاقتصادي باعتبارها المكون الأساسي للهيكل السياسي الدولي، والتي ما يزال الاقتصاد العالمي في ديناميته وهيمنة المؤسسات المالية العالمية عليه بحاجة إلى الدول ذات السيادة لا إلى قوالبها القديمة باعتبارها السلطة الوحيدة ذات السيادة فحسب بل باعتبارها صلة وصل بين المسؤوليات الدولية للتحكم وجماهير العالم المتقدم المعبر عنهم[٢].

ثالثا: ما تزال الدول العربية تملك السيطرة على جملة امور جوهرية وحساسة وتدخل في صميم سيادتها الوطنية وعملها اليومي ومن سبيل ذلك سن القوانين واصدار التعليمات والقرارات التي تسهم في تنفيذ سياستها على اقليمها وبسط سيطرتها على حدودها السياسية والتحكم بما يسمح بدخوله وخروجه من افراد وسلع...الخ، فهي بذلك لها حق التدخل في الشؤون الداخلية الصرفة، وكل جوانب النشاط في المجتمع بما فيها حقوق الإنسان والمجتمع المدني والديمقراطية والتنوع الثقافي وغيرها من الجوانب المستقلة والمشتركة في ان واحد، ويدخل في هذا الاطار مسالة السيطرة على الموارد والاستحواذ على مقدراتها وهو ما يرتبط وجوبا وأداءً بسيادتها الوطنية، إلى جانب حماية المصالح

(١) حسن البزاز، عولمة السيادة حال الامة العربية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٢،ص٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٤.

والمكاسب التي تعد من صميم اعمال السيادة واهتماماتها[١].كما لم ترفع يدها عن الحياة الاقتصادية نهائيا بالذات في صورة قطاع الدولة وفي اطار الموازنة العامة، وبرامج تنسيق طويلة الامد للاستثمارات الخاصة ووضع أهداف تحظى بأولوية على المستوى القومي، ووضع برامج مستقبلية لظروف السوق المحتملة للحد من مخاطرها من جهة ولتحسين اداء اليات السوق من جهة أخرى[٢].

ومما لا شك فيه كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة الرأسمالية لم يغب دورها عن الحياة الاقتصادية رغم كل مظاهر العولمة والمنافسة الشديدة بين الشركات الكبرى المتعددة الجنسية، فهي مازالت تتدخل في مسالة التمويل العام للمشروعات الخاصة بغية تحسين مركزها في المبادلات الدولية وتسهيل عملياتها في الاسواق الخارجية وتدويل انشطتها الانتاجية ودعمها ماليا عند الحاجة، فلازالت الولايات المتحدة وعلى اعلى المستويات تتدخل لتسويق انتاج سلاحها[٣].

رابعا: لا زالت الدول العربية ذات السيادة الوطنية تعد الإطار الوحيد للتضامن بين مواطنيها، بحيث يسود الانتماء الوطني للدولة فيها على الانتماء للقومية أو للطائفة وان تفاوت ذلك من دولة إلى أخرى ، فهي تؤدي دور الحاضنة العامة لجميع مواطنيها، وفي نفس السياق ذكر الامين العام السابق للأمم المتحدة " بان كيمون" في٢٣ شباط ٢٠١٥ " لا تزال السيادة هي أساس النظام الدولي، لكن في عالم اليوم يُنظر إلى السيادة على الأقل كجدار أو درع ، ... لحماية الشعوب وحل مشاكلنا المشتركة"[٤].

---

(١) محسن أحمد الخضيري، إعادة اختراع الدولة: رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص٥٧

(٢) عبد الرشيد عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٣.

(4)Securty Council, Meetings Coverage and Press Releases, 7389TH Meeting , SC/11793 / 23 February 2015.
https://www.un.org/press/en/2015/sc11793.doc.htm.

المطلب الثاني: مشهد التغيير(التلاشي والانهيار)

يفترض انصار هذا المشهد ان السيادة الوطنية للدول العربية في سبيلها إلى التلاشي أو الانهيار ان لم تكن قد تلاشت فعلا في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف دول العالم، فمساعي تقليص وانتهاك سيادة الدول العربية ستأخذ بالتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور ونشير هنا إلى ما ذكره جون إيكنبيري في رؤيته للاستراتيجية الأمريكية العظمى بعد أحداث ١١ أيلول عندما حدد احد اهم خصائصها بـ"... ضبط جديد لمفهوم السيادة بالشكل الذي لا يتعارض والمنهج التدخلي الأمريكي عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١"[١]. وفي نفس السياق ذكر ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية وأحد أهم المنظرين الأمريكيين الجدد بانه طيلة ٣٥٠عاماً ظلت السيادة المفهوم الذي يؤكد أن الدولة هي الفاعل الأساسي على خشبة المسرح العالمي، وأن الحكومات تتمتع في الأساس بكيان حر يسمح لها بأن تفعل ما تشاء ضمن حدود أراضيها ولكن ليس داخل حدود أي دولة أخرى، تقدم لنا المبدأ المؤسس للعلاقات الدولية، لكن الأوان قد حان كي نعيد النظر في هذا المفهوم [٢].

وهكذا نجد ان هذه طروحات توحي بشكل أو أخر إلى إعادة تعريف السيادة بشكل عام وسيادة الدول العربية تحديدا، فإذا ما كانت الدول راغبة في التكيف مع النظام العالمي، فيجب أن تعمل على إضعاف سيادتها وجعلها اكثر ليونة لحماية ذاتها، من منطلق عدم قدرتها على الدوام والاستمرار بمعزل عما يحدث من تحولات في انحاء العالم، وهو ما يمكن عده تجسيد فعلي للتصور الاستراتيجي الأمريكي المتمثل بمحاولة هندسة دول ذات سيادة ضعيفة أو هشة وفق مرتكزاتها المختلفة. وابرز المؤشرات الداعمة لهذا المشهد هي:

---

(١) خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠٠٨، ص١٣٦.

(٢) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: اللحظة التي تستطيع فيها أميركا أن تغير مسار التاريخ، ترجمة: اسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، السعودية، ط١، ٢٠٠٧، ص٣٦، ص٥٧-٦٤.

اولا: ان العديد من التطورات التي شهدتها البيئة الدولية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لا تزال فعالة ومؤثرة في بنية النظام الدولي ووضعه الراهن، ولعل من ابرزها أصدر مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات التي تطورت تدريجياً لتصبح مجموعة قواعد قانونية تطالب باتخاذ إجراءات شاملة ضد أعمال الإرهاب والاستبداد فوق الوطني[١]، وهو ما منح الولايات المتحدة سلطة على عدد من الدول ذات السيادة، بالتالي بات ضمان سيادة الدول العربية امر غير ممكن، فالولايات المتحدة سعت إلى صياغة إستراتيجيتها في مناطق العالم المختلفة ومنها المنطقة العربية وفق مرتكزات أساسية لتمرير سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها، بالتالي اضحى الحديث عن السيادة الوطنية امراً غير مقبولاً في ظل حالات التدخل الدولي في الشؤون الداخلية وعودة الاحتلال العسكري المباشر (أفغانستان والعراق)، مثلما لم تعد الدول قادرة على البقاء متماسكة في وجه نتائج العولمة[٢]، ويذكر ريتشارد هاس في تفسيره لسياسة النظام العالمي الحالية انه " قد تقودنا الضرورة أيضاً إلى تقليص أو حتى تجاهل السيادة بالكامل حين تحجم إحدى الحكومات، سواء عن عجز في قدراتها أو بدافع من سياسة متعمدة، عن توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وهذا لا يعكس ببساطة التزاماً بمبادئ أو أخلاقيات، بل إنه ناجم عن وجهة نظر ترى أن فشل الدولة في تحمل مسؤولياتها وعمليات التطهير العرقي من الأسباب التي قد تؤدي إلى تحرك حشود هائلة من اللاجئين، الأمر الذي سيترتب عليه حالة من عدم الاستقرار"[٣]، سيما وان ما قد يحدث من أحداث واضطرابات داخل بعض الدول يحتمل ان تتفاقم وتؤثر على اغلب الدول .

(1)Eric C. Ip, "Globalization and the future of the law of the sovereign state," *International Journal of Constitutional Law*, Oxford University Press and New York University School of Law, Volume 8, Issue 3, (1 July 2010), Pages 646–647. https://doi.org/10.1093/icon/moq033

(٢) سمير امين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٤، ص٧

(٣) سمير امين وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٧ .

ثانيا: اكتسبت الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) والشركات عبر الوطنية أهمية سياسية واقتصادية أكبر في العالم المعاصر، وقد تغلغل العديد منها في النظم القانونية الوطنية وساهموا "بصورة تدريجية" في تداخل القوانين الدولية عبر الحدود الوطنية، وهو ما خلق "إجماع واسع" على حدوث نوع من "تآكل" السيادة، ومع اختلاف منظري العلاقات الدولية حول تأثير هذه الجهات على سيادة الدولة التي "تعرضت للخطر" بسبب المصالح المتنافسة للفاعلين غير الحكوميين وتم استبدال العديد من القواعد الوطنية التي تحظر حركة العمل والسلع والخدمات ورأس المال بمؤسسات جديدة تمتد على عدة أقاليم، بالتالي لم تعد المشكلات الاقتصادية والإنسانية والصحية والبيئية المعقدة تصطدم بالحدود الاصطناعية التي تفرضها الدول، كما ان التبادلات المكثفة في التجارة والهجرة والتكنولوجيا والثقافة زادت من ترابط الدول، وأصبحت الاقتصادات تابعة للسلطة الدولية أكثر من تنظيم الدولة[١].

بالتالي كان لابد ان تتأثر سيادة الدول العربية، بعد فرضهم سياسات تؤثر على سياسات دول المنطقة وتوجهها وفق ما تقتضيه مصالحها، وهو ما حول دول المنطقة وسيادتها إلى أداة سياسية وقانونية وأمنية لحماية أنشطتها، وفي هذا الخصوص نشير إلى ما ذكره هاس بالقول " إن دول العالم التي يتجاوز عددها مائة وتسعين دولة تتعايش الآن في ظل عدد ضخم من الكيانات الفاعلة القوية التي لا تتمتع بالسيادة لكنها تحظى جزئياً على الأقل (وبنسبة كبيرة في كثير من الأحوال) بالاستقلال، وتتراوح هذه الكيانات من شركات إلى منظمات غير حكومية (جمعيات أهلية)، ومن جماعات إرهابية إلى عصابات مخدرات وجريمة منظمة، ومن مؤسسات إقليمية وعالمية إلى مصارف وبنوك

(١) فالواقعيون يروا نجاح المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والكيانات عبر الوطنية بشكل كبير يعتمد على دعم الدول القوية، بالمقابل يرى البنيويون أن الجهات الفاعلة غير الحكومية أصبحت مرسلات محورية للهياكل الاجتماعية التي تخضع لإجراءات الدولة، وبين هذه الرؤى يرى التفسير النيوليبرالي المعياري تراجع في السيادة الوطنية. للمزيد ينظر:
- Eric C. Ip, , Op,Cit, pp 640–641.

وسندات تمويل خاصة، وتتأثر الدولة ذات السيادة بكل هذه الكيانات الفاعلة (بالسلب والإيجاب) وفقاً لمقدرتها على التأثير، أما احتكار السلطة الذي كانت تتمتع به كيانات ذات سيادة، فقد بدأ يتآكل ويضمحل... ويؤكد أن الدول يجب أن تكون على استعداد للتنازل عن بعض السيادة لصالح الكيانات العالمية إذا ما كنا نريد للنظام العالمي أن يعمل كما ينبغي ولقد بدأ هذا يحدث بالفعل في عالم التجارة، فالحكومات توافق الآن على قبول أحكام وقرارات منظمة التجارة العالمية وهي إحدى فواعل النظام العالمي، بل لقد أصبحت بعض الحكومات على استعداد للتنازل عن بعض عناصر سيادتها طمعاً في معالجة الأخطار والتهديدات الناجمة عن تغير المناخ العالمي "[١]، وفي نفس السياق تذكر الباحثة هالة مصطفى" ربما كانت أكثر التطورات التي مهدت لهذا التغير في طبيعة ودور الدولة، هي ما أسفر عنه النظام العالمي من تزايد لدور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد، ومن انتشار مظاهر سياسية وثقافية تتجاوز حدود وسلطة الدولة القومية"[٢].

ثالثا: تراجع اداء الدول العربية تجاه تفعيل دورها السيادي على اقليمها وحماية خططها الاقتصادية والاجتماعية في ظل التطور الهائل في تقنية الاتصالات والمعلومات وهو ما إشار اليه الاقتصادي الفرنسي " فرانسو بيرو" خاصة في ما يتعلق بـ" فقدان السيطرة على تدفق المعلومات والاموال والسلع والبشرية عبر الحدود، وضعف دورها تجاه ضبط سياساتها المالية والضريبية ، وقدرتها على محاربة الجرائم الاقتصادية، انتقال مفهوم السيادة من دائرة العزلة إلى مجال التضامن والتعاون لمواجهة

(١) سمير امين وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩ .

(٢) هالة مصطفى، العولمة..دور جديد للدولة المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، عدد(١٣٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، تشرين الأول، ١٩٩٨، ص ٤٣وما بعدها .

الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة، كما لا يمكن استيعاب وادراك النمو الاقتصادي العالمي في نطاق الحدود الجغرافية السياسية " [١].

رابعا: تشهد المنطقة العربية ظاهرة تغليب الاعتبارات العرقية والطائفية وضمور روح المواطنة وضعف وتراجع الاندماج الاجتماعي، وان لم تكن بمعزل عن المؤثرات الخارجية، التي جعلتها بشكل أو اخر غير قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها وبالتالي تفككها إلى كيانات صغيرة متحاربة واعادتها إلى عصر ما قبل الدول المركزية(قبائل وجماعات سياسية وعرقية ومذهبية) تحت دعاوى التعبير عن حق تقرير المصير من جهة، أو توطيد صلة المواطنين بالسلطة من جهة أخرى، وربما نتيجة تحيز النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لجماعات دون أخرى ، كنموذج اقليم كوسوفو عام ٢٠٠٨، ومع ان هذا المؤشر داعم لتراجع السيادة وتحللها، الا إن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلابد من وجود قوى مضادة تسعى في مرحلة ما لتحقيقه بسبب خطورته الشديدة[٢]، فـ " الهدف الذي يسعى إليه النظام العالمي من وراء إضعاف الدولة وانتهاك سيادتها، ألا تصبح الدولة هي الإطار الوحيد للتضامن بين أفرادها بحيث يتغلب الانتماء للطائفة أو العشيرة على الانتماء للجماعة الوطنية، وذلك يحصل عندما ينهار إطار التضامن الوطني، إذ تكف الدولة عن أن تلعب دور الحاضنة العامة لجميع الأفراد لتبدأ نذر الانقسام وشبح الفوضى والتفكك جالبة استقطاباً إقليمياً ودولياً لحراسة هذا التفكك والفوضى وليس لإنهائه"[٣]، وهكذا فأن التدخل الأمريكي الانفرادي في دول المنطقة العربية بشكل مباشر أو غير مباشر وتهميشها لدور الأمم المتحدة زاد من تأزم الاوضاع الداخلية فيها.

---

(١) مرعي علي الرمحي ، التطورات الدولية ومفهوم السيادة ،مأخوذ بتاريخ٢٠١٨/٢/٢٥، مقال، متاح على الرابط التالي: www.huna-libya.maktoobbl

(٢) ليلى حلاوة: السيادة، جدلية الدولة والعولمة، إسلام أون لاين،مقال، ماخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ ، متاح على الرابط التالي: www.islamonline.net/mafahem/2005/05/08/articl.htm

(٣) برهان غليون، بديل الإصلاح العربي...حروب التدمير الذاتي!،صحيفة الاتحاد الإماراتية،الثلاثاء٢٨/آب ٢٠٠٧.

خامسا: مثلت الثورة التكنولوجية عامل ضغط اخر اثر على السيادة الوطنية للدول العربية، اثر ظهور شبكة الانترنت التي غيرت جذريا من هذه الحالة، فبعد ان كانت الدول العربية تمارس سيادتها على اقليمها حد الانترنت كثيرا من قدراتها على مراقبة حدودها وضمان قوانينها فوق اقليمها بسبب تخطيه لحدود السيادة التقليدية المتجسدة في الفضاء الفيزيائي المادي للدولة ضمن حدودها الاقليمية، لتظهر بالتالي السيادة الرقمية، كأحد أشكال السيادة نتيجة التحكم في التكنولوجيا التي تعد احد الميادين المفضلة لممارسة القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، واذا كانت سيادة الدولة تطبق على شعب معين فان الانترنت ينشئ مجموعة أشخاص افتراضية ضمن شبكات اجتماعية ماوراء اي انتماء وطني، ويخلق عالم افتراضي متميز عن العالم الحقيقي الذي لا تخضع فيه اعمال المستعملين إلى رقابة وطنية أو دولية، وهو ما أدى بالتالي إلى تراجع سيادة العديد من الدول الخاضعة لسيطرة تكنولوجيا الأمم المتقدمة ومن ثم خضوعها حتى إلى شركات خاصة[١].

وعليه ستسهم المؤشرات والتصورات الأمريكية اعلاه في خلق وضع سيادي جديد للدول العربية قائم على افراغ سيادتها الوطنية من أي مضمون وخلق وضع جديد يسعى إلى تحقيق المصلحة الدولية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد تخليها عن بعض حقوق السيادية نتيجة التطور المستمر للحماية الدولية ونتيجة لأحداث ١١ أيلول، وهذا يعني ان سيادة الدول العربية قد بدأت تتقلص وتتحلل تدريجيا، ولعل ما ذكره الكساندر بيرو وجان سوديرقفست خير دليل على ان الدول وسيادتها اخذة بالتحلل لعدة عوامل منها: ان حدود الدولة الطبيعية والمهمة للحماية العسكرية تتهاوى أمام تغيير معطيات الدفاع العسكري، اما الاعلام الذي تستخدمه الدولة لتعبئة شعوبها ضد الشعوب الأخرى فقد تراجع بفضل الفضائيات ووسائل الاتصال العالمية، فضلا عن أن الجماعات القومية ذات الاعراق المختلفة في دول العالم بات

(١) محمد سعادي، اثر التكنولوجيا المستحدثة على القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص٢١٠-٢١٣.

بإمكانها ان تقيم عالمها الخاص وتتناول اهتماماتها الخاصة بعيدا عبر الانترنت على حساب تفاعلها مع بيئاتها المحلية ودون الحاجة إلى العودة إلى مؤسسات الدولة أو عبرها[١].

صفوة القول: إن السيادة لا غنى عنها رغم التطورات التي شهدها العالم على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية...الخ ، وهذا ما اكدته المؤشرات اعلاه، واكده معظم من كتب في أهمية نظام السوق من الليبراليين الذين اقرو بضرورة وجود دولة قوية ذات سيادة، وبدونها لا يمكن الحديث عن اي نشاط ، بالتالي فمن المرجح أن تحتفظ الدولة بدورها كشكل بارز من أشكال العلاقات السياسية على الأقل في المستقبل المنظور، كونها تمثل السلطة الفاعلة والوحيدة في ممارسة القوة العسكرية، ويظل الصراع على الموارد الوطنية عاملاً مهماً على مختلف المستويات الجغرافية والسياسية الأخرى، كما تظل قدرة أجهزة الدولة البيروقراطية في ممارسة القوة للسيطرة على مواطنيها من خلال الشرطة والحكم والإدارة ضرورية إلى حد كبير، حتى في عصر يسمى "الحكم العالمي". إضافة إلى ذلك فأن الدول هي الأخرى تستغل في نفس الوقت الأرباح الاقتصادية للعولمة بينما تستمر في ممارسة أدواراً حاسمة في هيكلة العلاقة الجديدة نسبياً بين السوق العالمي والمجتمع المدني[٢]، وهكذا بدا واضحا ان الدولة وسيادتها الوطنية في استمرار رغم المؤثرات الخارجية.

(١) الكساندر بيرو وجان سوديرقفست، النيتوقراطية : نخبة القوة الجديدة وحياة ما بعد الرأسمالية، عرض: ياسمين عبد الرزاق، مجلة الحكمة، العدد٣١، بيت الحكمة، بغداد، تشرين الثاني، ٢٠٠٢، ص١٦٤.

(2) Eric C. Ip, "Globalization and the future of the law of the sovereign state," Op,Cit, p 649.

الخاتمة

رغم إن التطورات العالمية الحالية أسهمت نسبيا في تغير صورة السيادة ونطاق تطبيقها والمسؤوليات التي تنهض بها في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، والتي خلقت بدورها تحديات طالت كل الدول وبأشكال مختلفة واستخدمت مفاهيم إنسانية عالمية، كأدوات ومبررات لاختراق السيادة وانتهاكها بغية تكريس الهيمنة والسيطرة على العالم، وهو ما يتفق والمقاربة الأمريكية لسيادة الدول العربية باستثمارها لأحداث لطالما انتظرتها لتحقيق اختراقها لمبادئ مترسخة في النظام الدولي كمبدأ السيادة عموما وسيادة الدول العربية خصوصا، وتبعا لذلك تم التوصل إلى جملة استنتاجات تمثلت بالاتي:

١. تمكنت الولايات الأمريكية من توظيف أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لتأكيد هيمنتها العالمية وإعادة إنتاجها في أحسن الظروف وافضل الشروط من جهة ولانتهاك السيادة العربية وجعلها مسامية أو مخملية ان صح التعبير أمام تدخلاتها اللا منقطعة تحت ذرائع مختلفة غير صحيحة كمحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية أو حماية حقوق الاقليات المنتهكة...الخ من جهة أخرى، والاعتماد على جملة مرتكزات مادية وغير مادية مثلت مقومات داعمة استخداماتها كآليات مباشرة وغير مباشرة كالوسائل العسكرية والتكنولوجية والثقافية والموارد المالية والاقتصادية(منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فضلا عن توظيفها العديد من الوسائل المعززة والمشتركة لتأكيد القوة الأمريكية المهيمنة.

٢. زادت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ من قوة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب رغم الضرر الذي أحدثه السلوك الأمريكي أحادي الجانب(المنفرد)، والذي عده صناع قرارها السياسي بالفرصة السانحة في ترسيخ النظام الدولي المنشود بقيادتها، وهو بالأحرى مسعى كل الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة إلى حد ما، من خلال اعتمادها استراتيجيات متعددة ركزت بشكل أو اخر على تأمين مصالحها والحفاظ على النظام الدولي القائم.

أما جملة التوصيات التي خرج بها البحث فتتمثل بالاتي:

١. بات ضروريا تحديد مفهوم السيادة من قبل الهيئات الدولية (الأمم المتحدة) التي تضم اغلب الدول ذات السيادة والنظر لها كمسؤولية وادارة لا باعتبارها وسيلة للسيطرة والهيمنة، على ان يكون ذلك وفق توافقا بين اعضاء المجتمع الدولي لتغيير الفهم المشترك للسيادة لتتناسب مع واقع التداخل والتعاون الدولي والاعتمادية المتبادلة .

٢. إن التقارب الثقافي والنموذجي للدول العربية يجعلها أكثر قدرة على تطوير هوية مشتركة، ويجعلها بالتالي اكثر قدرة على تعزيز سيادتها الوطنية من خلال العمل على تشجيع الانفتاح العربي– العربي وتدعيم المصالح العليا المشتركة وتفضيلها على القطرية، وإعادة تقييم علاقاتها الخارجية مع الدول غير العربية في ضوء ذلك، والسعي إلى بناء الذات العربي بما ينسجم مع المصالح والرؤى العربية المشتركة في الوحدة العدالة التنمية الديمقراطية وحفظ الكرامة والسيادة الوطنية وسبل المشاركة السياسية والتقليل من حالة التوتر والاحتقان بين الانظمة والحكومات العربية والمعارضة الوطنية.

٣. السعي لتخفيف روابط التبعية الخارجية مع رسم سياسات حكيمة تحقق التحول الديمقراطي وتحسن سبل ممارسة الحكم وتنمي وسائل ادارته والعمل على اخذ تجربة الدول المتقدمة صاحبة السيادة في زيادة وترسيخ سيادتها مقابل اضعاف سيادة الدول الأخرى للعمل على تهيئة الظروف والاجواء التي تساعد على تدعيم سيادة الدول العربية مع تدعيم اواصر التعاون والتكامل العربي وتوظيف المؤسسات الاقليمية العربية كـ(جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والعديد من المنظمات والاتحادات المتخصصة) لتحقيق التماسك والفاعلية والارتقاء بالدول العربية وسيادتها على السواء، وردم الهوة التقنية والاقتصادية مع العالم المتقدم وبالتالي دخول عصر التقانة الحديثة .

٤. ضرورة تعزيز وتدعيم مفاهيم الديمقراطية الفدرالية في المنطقة العربية والاطلاع على مجمل تجارب الدول الديمقراطية المستقرة، للتوصل إلى أنظمة حكم ديمقراطية تستقي شرعيتها من الإرادة الشعبية الحرة، عبر صناديق الانتخاب، كما يجب تحدد لها مدة ولاية

لا يجوز تجاوزها تحت أي ذريعة، وتحقق مبدأ تداول السلطة، وهو ما يعزز التماسك الداخلي ويحول دون وجود تواترات اثنية تؤدي إلى تدخلات إنسانية تكون على حساب السيادة العربية .

٥. ضرورة العمل على أساس من الاتفاق الحقيقي على القضايا المعيارية، فمعظم التطبيقات المناسبة المتعلقة بسياسة الجماعة الدولية هي تلك التي تركز على المعايير المشتركة: كفهم وتحليل وتوضيح المصالح المشتركة والحرص على عدم التعارض مع الأهداف والآراء المطروحة، منح أولوية لمواجهة التحديات المشتركة، وايجاد مؤسسات جديدة في الفضاء العربي تعمق الروابط فيما بين دوله وتدعم التعاون والتقارب المنسق فيما بينها عن طريق تبادل المعلومات وخفض تكاليف المعاملة، ومشاركة القضايا التي تعكس مجموعة الأولويات الأساسية، وتنسيق العمل خاصة في القضايا غير السياسية والتكنوقراطية ذات الصلة والتعامل مع القضايا ذات الأولوية التي تحظى بإجماع محدود على مستوى الاقليمي بالذات ما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية .

المصادر والمراجع

اولا: الكتب العربية والمترجمة:

١- اقتصادي أمريكي، القوة الخفية ودمار أمريكا، ترجمة: عبد المسيح ستيتي، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق، ط١، ٢٠٠٥.

٢- السيد ولد اباه، اتجاهات العولمة اشكالات الالفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،ط١، ٢٠١١.

٣- ايناس العنزي، استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة: دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ط١، ٢٠١٦.

٤- جوزيف س. ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٩١.

٥- حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ط١، ٢٠٠٣.

٦- حسن البزاز، عولمة السيادة حال الامة العربية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.

٧- ريتشارد ن. هاس، الفرصة: اللحظة التي تستطيع فيها أميركا أن تغير مسار التاريخ، ترجمة: اسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، السعودية، ط١، ٢٠٠٧.

٨- زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.

٩- سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠١.

١٠- سمير امين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

١١- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠١١.
١٢- زبينغو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى،ترجمة:أمل الشرقي،الأهلية، عمان، ١٩٩٨.
١٣- عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ط١، ٢٠٠٢.
١٤- عبد الرشيد عبد الحافظ، الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.
١٥- عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠.
١٦- محمد سعادي، اثر التكنولوجيا المستحدثة على القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٤.
١٧- مجموعة باحثين، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق: رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الاوسط، ط١،دار الصنوبر للطباعة، دمشق،٢٠٠٨.
١٨- هيلاري فرنس، اختفاء الحدود حماية كوكب الارض في عصر العولمة، ترجمة: أحمد امين الجمل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، ط١، ٢٠٠١.
١٩- فريد هـ.كيت، الخصوصية في عصر المعلومات، ترجمة: محمد محمود شهاب، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.
٢٠- الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة:عصام الشيخ قاسم،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ط١، ١٩٩٠.
٢١- محسن أحمد الخضيري، إعادة اختراع الدولة : رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.

٢٢- محمد مصطفى المغربي، حق المساواة في القانون الدولي- المنظمات الدولية-، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠٧.

٢٣- منتصر سعيد حمود، القانون الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

٢٤- منذر الشاوي، نظرية السيادة، منشورات العدالة، بغداد ، ط٣، ٢٠٠٢.

٢٥-يوسف حسن يوسف، الدولة وسيادتها وفق معاير القانون الدولي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، ط١، ٢٠١٤ .

ثانيا: المجلات والدوريات:

١-بطرس بطرس غالي، نحو دور اقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١١)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩٣.

١- الجوزي جميلة، حماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد(١٦)، ٢٠١٥.

٢- حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٧)، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ١٩٩٧ .

٣- الكساندر بيرو وجان سوديرقفست، النيتوقراطية : نخبة القوة الجديدة وحياة مابعد الرأسمالية، عرض:ياسمين عبد الرزاق،مجلة الحكمة، العدد(٣١)، بغداد، بيت الحكمة، تشرين الثاني، ٢٠٠٢.

٤- مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،القاهرة، اكتوبر ١٩٩٩.

٥- ميسون سكرية، اتحاد المعلمين الأمريكيين والاستعمار الأمريكي: تدريب المعلمين العرب والاستعمار الثقافي،مجلة اضافات، العدد(٧)،الجمعية العربية لعلم الاجتماع،بيروت، ٢٠٠٩.

٦- هالة مصطفى، العولمة..دور جديد للدولة المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، عدد(١٣٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، تشرين الأول ١٩٩٨.

٧- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٦.

ثالثا: **الرسائل والأطاريح:**

١. صبيح عبد الله غلام العامري، الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945-2003، اطروحة دكتوراه،قسم العلوم السياسية، جامعة سانت كيلمنتس العالمية، فرع بغداد، ٢٠١١.

٢. خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠٠٨.

٣. وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الاوسط بعد أحداث ١١ أيلول(٢٠٠١-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ايار ٢٠١١

رابعاً: الصحف

- برهان غليون، بديل الإصلاح العربي... حروب التدمير الذاتي!، صحيفة الاتحاد الإماراتية، عدد الثلاثاء ٢٨/ آب ٢٠٠٧.

خامسا: مصادر الانترنت:

١-إبراهيم ابراش، الفضائيات: من ناقلة للخبر إلى صانعة للحدث، شبكة النبأ المعلوماتية،١/تموز/٢٠١٠،تاريخ الزيارة٢٠١٨/٢/١١،متاح على الرابط التالي:
https://annabaa.org/nbanews/2010/07/002.htm

٢-مرعي علي الرمحي ، التطورات الدولية ومفهوم السيادة ،مأخوذ بتاريخ٢٠١٨/٢/٢٥، مقال، متاح على الرابط التالي:
www.huna-libya.maktoobbl

٣- ترامب يوقع أكبر ميزانية للبنتاجون في التاريخ، أخبار دولية، بوابة الشرق الالكترونية،١٢-١٢- ٢٠١٧، مأخوذ بتاريخ٢٠١٨/٢/٤،متاح على الرابط التالي: https://www.al-sharq.com/article/12/12/2017/

٤-عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، الحوار المتمدن، العدد(٦١٨)٢٠٠٣/١٠/١١، مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٤،متاح على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10695

٥- سيف نصرت توفيق الهرمزي، المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، دراسات، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٧، متاح على الرابط التالي:
http://www.beirutme.com/?p=9411

٦- صالح ياسر، بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد ١١سبتمبر ٢٠١١، الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية ، العدد(٢٤٤) ،٩/١٢/ ٢٠٠٢ : http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp

٧- ليلى حلاوة: السيادة، جدلية الدولة والعولمة، إسلام أون لاين، مقال، مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ ، متاح على الرابط التالي:
www.islamonline.net/mafahem/2005/05/08/articl.htm

٨- نادية أبو رميس، مظاهر القوة الصناعية الأمريكية مقال، موقع الموضوع، ١٩ أبريل ٢٠١٧، مأخوذ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٧، متاح على الرابط التالي:

http://mawdoo3.com/

سادساً: المصادر الاجنبية:

1- Alexandra Raphel," American economic power in decline? Rethinking the data in the context of globalization," journalists resource, Harvard Kennedy School's Shorenstein Cente, (February 11, 2014).
https://journalistsresource.org/studies/international/globalization/american-economic-power-data-context-globalization

2- Eric C. Ip, "Globalization and the future of the law of the sovereign state," International Journal of Constitutional Law, Oxford University Press and New York University School of Law, Volume 8, Issue 3, (1 July 2010).
https://doi.org/10.1093/icon/moq033

3- Securty Council, Meetings Coverage and Press Releases, 7389TH Meeting , SC/11793 / 23 February 2015.
https://www.un.org/press/en/2015/sc11793.doc.htm.

4- Snyder, Quddus Z., "Integrating Rising Powers: Liberal Systemic Theory and the Mechanism of Cooperation," Review of International Studies, Vol. 39, (2013).
https://doi.org/10.1017/S0260210511000593

المـلخـص:

مما لا شك فيه ان أحداث ١١ أيلول مثلت حدثاً تاريخياً بالنسبة للولايات المتَّحدة الأمريكية وللعالم ككل، ونقطة تَّحول في المفاهيم المؤطرة لعلاقاته الدولية بالذات مبدأ السيادة الوطنية الذي لم يكن بمنأى عن المهاجمة والاستهداف، بعد ان غيَّرت الولايات المتحدة تصورها للواقع السياسي الدولي، ووضعت مسار سياسياً عسكرياً جديداً هدفه الأساس بسط الهيمنة على المنطقة العربية وتفكيكها وإرجاعها إلى عصر ما قبل الدولة، مستندة بذلك إلى مرتكزات وآليات انتهاك تتنوع ما بين سياسي واقتصادي وعسكري...الخ، وبعيدة كل البعد عن العوامل الإنسانية، لتؤثر بالتالي وبدرجة كبيرة على مضمون مبدأ السيادة الوطنية وتحديداً سيادة الدول العربية ونطاق تطبيقها وتعزيز تحولها نحو الانحلال والتراجع.

ABSTRACT :

There is no doubt that the events of September 11 represented a historic event for the United States and for the world as a whole and a turning point in the concepts of its international relations, especially the principle of absolute sovereignty in determining the scope of internal affairs that was not immune to attack and targeting, after the United States changed its perception of reality And set a new political and military track aimed primarily at extending the hegemony over the Arab region and dismantling and returning it to the pre-state era, based on the concentrations and mechanisms of violation ranging from political, economic, military, etc., and far from human factors Yeh, and thus to affect a large degree on the content of the principle of Arab sovereignty and the scope of its application, and promote transformation towards decay and decline .